الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945 قالمة/الجزائر
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم علم الاجتماع

الملتقى الوطني بعنوان:

ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري (التحديات والحلول)

محور المشاركة:

دور المؤسسات الاجتماعية في التصدي لظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري

عنوان المداخلة:

"دور المؤسسات الاجتماعية في التصدي لظاهرة الطلاق والحد من تفكك الروابط الأسرية في الجزائر"

"مقابلات ميدانية"

The Role of Social Institutions in Addressing Divorce and Limiting the Disintegration of Family Bonds in Algeria. "Field Interviews"

ط.د. حاتم خلدون[1]
المدرسة الوطنية العليا للعلوم الإسلامية
–دار القرآن – جامع الجزائر.
تخصص علم النفس الاجتماعي من منظور إسلامي.
البريد الإكتروني: hatem.khaldoun@gmail.com
الواتساب: 213.06.63.8741

أ.كناش حنان
أستاذ مساعد قسم –أ–
قسم علم الإجتماع
جامعة 8 ماي 1945 – قالمة–
البريد الإلكتروني:Kanech_epzouini@yahoo.fr

[1]–طالب دكتوراه بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم الإسلامية –دار القرآن– جامع الجزائر.

ملخص

يتناول هذا البحث دور المؤسسات الاجتماعية في التصدي لظاهرة الطلاق باعتبارها من أبرز التحديات التي تهدد تماسك الأسرة الجزائرية واستقرار المجتمع ككل ، فالطلاق لم يعد مجرد قرار فردي ينحصر في نطاق الزوجين، بل أصبح ظاهرة اجتماعية مقلقة ذات تداعيات نفسية وتربوية واقتصادية تمس مختلف شرائح المجتمع، وعلى رأسها الأطفال الذين يعانون من هشاشة عاطفية وتربوية، ثم العائلة الممتدة التي تتأثر بتصدع الروابط، وصولا إلى المجتمع الذي يشهد تراجع قيم التضامن والتكافل ، وأمام هذه التحولات، برزت الحاجة الملحة إلى تدخل مؤسسات اجتماعية متعددة –دينية، قانونية، تربوية، إعلامية وجمعوية– لتؤدي أدوارا وقائية وعلاجية تهدف إلى التثقيف الأسري، نشر الوعي بالحقوق والواجبات، تفعيل آليات الوساطة والصلح، والتكفل النفسي والاجتماعي والاقتصادي بالضحايا والمتأثرين ،

ومن هذا المنطلق، يطرح البحث إشكالية محورية تتمثل في كيفية مساهمة هذه المؤسسات في مواجهة تنامي ظاهرة الطلاق، ومدى قدرتها على التكيف مع التحولات الاجتماعية الراهنة من أجل التخفيف من انعكاساتها السلبية على النسيج الاجتماعي، وللإجابة عن هذه الإشكالية، اعتمد البحث منهجا وصفيا تحليليا مدعوما بدراسة ميدانية تهدف إلى الوقوف على واقع أدوار المؤسسات الاجتماعية وحدودها في التصدي لهذه الظاهرة داخل المجتمع الجزائري.

الكلمات المفتاحية: الطلاق، المؤسسات الاجتماعية، التفكك.

Abstract

This research addresses the role of social institutions in confronting the phenomenon of divorce, which is considered one of the most pressing challenges threatening the cohesion of the Algerian family and the stability of society as a whole. Divorce is no longer merely an individual decision confined to the couple; rather, it has become a worrying social phenomenon with psychological, educational, and economic repercussions affecting different segments of society. At the forefront are children, who suffer from emotional and educational fragility, followed by the extended family that is impacted by the rupture of ties, and ultimately society, which witnesses a decline in solidarity and the weakening of values of mutual support. In the face of these transformations, the urgent need arises for the intervention of multiple social institutions—religious, legal, educational, media-related, and associative—to play preventive and remedial roles aimed at family education, raising awareness of rights and duties, activating mechanisms of mediation and reconciliation, and providing psychological, social, and economic support for victims and those affected.

From this perspective, the research raises a central question: how can these institutions contribute to addressing the growing phenomenon of divorce, and to what extent are they capable of adapting to current social transformations in order to mitigate its negative repercussions on the social fabric? To answer this question, the study adopts a descriptive-analytical method supported by fieldwork that aims to identify the reality of the roles of social institutions and their limits in addressing this phenomenon within Algerian society.

Keywords: Divorce, Social Institutions, Disintegration.

- **مقدمة**

يعتبر الزواج في المجتمع الجزائري، كما في باقي المجتمعات، مؤسسة أساسية وركيزة من ركائز البناء الاجتماعي، إذ يشكل الإطار الشرعي والإنساني الذي يؤمن الاستقرار النفسي والعاطفي للأفراد، ويضمن استمرار النسل والتنشئة السليمة للأجيال، غير أن هذه المؤسسة الحيوية باتت تواجه في العقود الأخيرة تحديات متزايدة، في مقدمتها ظاهرة الطلاق التي لم تعد تقتصر على حالات فردية معزولة، بل غدت ظاهرة اجتماعية مقلقة آخذة في الانتشار بشكل لافت، الأمر الذي يثير التساؤلات حول مسبباتها وامتداداتها وآثارها.

فالطلاق لا يختزل في كونه انفصالا قانونيا بين زوجين، بل هو حدث اجتماعي له انعكاسات متشعبة، تبدأ من الزوجين نفسيهما، وتمتد إلى الأبناء الذين يجدون أنفسهم في وضعية هشاشة عاطفية وتربوية، وقد تصل إلى المحيط الأسري الواسع، ثم إلى المجتمع الذي يتأثر بتفكك روابطه وتراجع قيم التضامن والتكافل داخله ، وتتضاعف هذه الانعكاسات في ظل التحولات الاقتصادية والثقافية والقيمية التي يشهدها المجتمع الجزائري، حيث باتت الأسرة أكثر هشاشة وأقل قدرة على مواجهة الضغوط الخارجية، بما جعلها عرضة للانقسام والتفكك عند أول الأزمات.

في هذا السياق، لم يعد من الممكن إلقاء المسؤولية كاملة على الأفراد (الزوج أو الزوجة) وحدهم، باعتبارهم المتسببين المباشرين في الانفصال، بل أصبح من الضروري النظر إلى الطلاق كظاهرة اجتماعية تتجاوز الإطار الفردي لتشمل البعد الجماعي ، ذلك أن المجتمع بمؤسساته المختلفة –الدينية، القانونية، التربوية، الإعلامية، والجمعوية– يتحمل بدوره مسؤولية جماعية في الوقاية من هذه الظاهرة والتقليل من حدتها، سواء عبر التثقيف الأسري ونشر الوعي بحقوق وواجبات الزوجين، أو من خلال آليات الوساطة والصلح، أو عبر التكفل النفسي والاجتماعي والاقتصادي بالضحايا والمتأثرين من الطلاق، خاصة الأطفال والنساء.

إن السؤال المطروح اليوم لم يعد فقط "لماذا يحدث الطلاق؟" بل تعداه إلى سؤال أكثر عمقا وهو "كيف يمكن للمؤسسات الاجتماعية أن تتدخل بفعالية للتقليل من نسب الطلاق والحد من آثاره المدمرة على الروابط الاجتماعية؟" فالمؤسسات الاجتماعية، بما تملكه من شرعية دينية وقانونية واجتماعية، وبما تقدمه من خدمات وإمكانات، تعد طرفا فاعلا في التصدي لهذه الظاهرة، وهي مطالبة بمضاعفة جهودها للتكيف مع طبيعة التحولات الاجتماعية والثقافية التي يشهدها المجتمع الجزائري المعاصر.

1 - مشكلة البحث

يشهد المجتمع الجزائري في السنوات الأخيرة ارتفاعا ملحوظا في نسب الطلاق، وهو ما انعكس سلبا على استقرار الأسرة وتماسك الروابط الاجتماعية، حيث لم يعد الطلاق مجرد انفصال بين زوجين، بل تحول إلى ظاهرة اجتماعية مركبة تتداخل فيها أبعاد نفسية واقتصادية وثقافية وقانونية.

هذا الواقع يطرح إشكالية أساسية تتعلق بمدى قدرة المؤسسات الاجتماعية (الدينية، القانونية، التربوية، الجمعوية، الإعلامية) على أداء دورها في الوقاية من الطلاق والتقليل من آثاره، فبالرغم من وجود مكاتب للصلح في المحاكم، وخطب للتوعية في المساجد، ودور للجمعيات في الدعم والمرافقة، إلا أن تفاقم الظاهرة يكشف عن قصور أو محدودية في تدخل هذه المؤسسات، سواء على مستوى الآليات المعتمدة أو على مستوى التنسيق فيما بينها.

من هنا تبرز **مشكلة البحث** في التساؤل عن:

إلى أي مدى تسهم المؤسسات الاجتماعية فعليا في التصدي لظاهرة الطلاق بالجزائر؟

وهل تعمل وفق مقاربة وقائية وعلاجية شاملة، أم أن تدخلاتها تبقى ظرفية ومجزأة؟

2 -أسئلة البحث

1 -ما انعكاسات الطلاق على الروابط الأسرية والاجتماعية في الجزائر؟

2 -كيف تسهم المؤسسات الاجتماعية في الوقاية من الطلاق والتدخل في معالجته؟

1 -ما أبرز التحديات التي تحد من فعالية هذه المؤسسات في التصدي لظاهرة الطلاق؟

3 -فرضيات البحث

1 -يؤدي الطلاق إلى تفكك الروابط الأسرية ويضعف التماسك الاجتماعي في المجتمع الجزائري.

2 -تسهم المؤسسات الاجتماعية بدور وقائي وعلاجي عبر التوعية، الوساطة، والدعم النفسي والاجتماعي للحد من الطلاق.

3 -تحد غياب التنسيق وضعف الإمكانيات من فعالية المؤسسات الاجتماعية في التصدي لظاهرة الطلاق.

4 -أهداف البحث

-أكاديميا: يثري المعرفة السوسيولوجية والنفسية حول الطلاق باعتباره ظاهرة اجتماعية مركبة، ويوضح العلاقة بين الفرد والمؤسسات في معالجتها.

-مجتمعيا: يساهم في تقديم حلول واقعية يمكن أن تستفيد منها الأسر، وصانعو القرار، والمؤسسات الاجتماعية للتقليل من نسب الطلاق وآثاره السلبية.

5 -أهمية البحث أكاديميا

أكاديميا: تحليل كيفية إسهام المؤسسات الاجتماعية في التصدي لظاهرة الطلاق بالجزائر، وبيان الآليات التي تعتمدها للحد من تفكك الروابط الأسرية.

مجتمعيا: تقييم فعالية تدخل هذه المؤسسات واقتراح سبل عملية لتعزيز دورها في حماية الأسرة وتماسك النسيج الاجتماعي.

أولا: الجانب المفاهيمي للدراسة

1 - **الطلاق**

-المفهوم اللغوي للطلاق: يشتق مصطلح "الطلاق" من الجذر "ط ل ق"، ويعني الإرسال أو الإطلاق. يقال: "أطلقت الناقة" أي أرسلتها من عقالها، و"طلقت المرأة" أي فارقتها. ابن منظور(2003). وفي اللاتينية أشتقت من كلمة، (DIVORTUIM)والتي اشتقت بدورها من فعل،(DIVERTERE) والذي يعني الدوران في ناحية أخرى، والانقسام والافتراق الذي يتم بين شخصين كان لهما طريقا واحدا، ليأخذ كل واحد منهما طريقا مختلفا يفرقهما عن بعض .(li mon.1936 p24.

-المفهوم الاصطلاحي: يفهم الطلاق على أنه تفكك رسمي للعلاقة الزوجية المكرسة قانونيا واجتماعيا، بما يترتب عنه من انهيار الأدوار والوظائف الأسرية، وإعادة توزيع المسؤوليات بين الأفراد والمؤسسات، فهو ليس مجرد فسخ قانوني للعقد،

بل هو أيضا ظاهرة اجتماعية تعبر عن اختلال في منظومة التوافق الأسري وتؤدي إلى تداعيات نفسية، اقتصادية، وثقافية على الزوجين والأبناء والمجتمع ككل (قويعة، علم الاجتماع الأسري، 2007، ص: 214).

وعليه، فالطلاق عند السوسيولوجيين يمثل أحد مظاهر التفكك الاجتماعي الجزئي الذي يبدأ من الأسرة كوحدة أولية، وقد يمتد أثره ليشمل استقرار المجتمع وتماسكه.

أما في الشريعة الإسلامية، يعتبر الطلاق أحد الحقوق الممنوحة للزوج، ويشترط فيه شروط معينة لضمان حقوق الطرفين، وقد ورد في القرآن الكريم قوله تعالى: "الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان" (البقرة: 229)، ويعرف الطلاق بأنه حل عقد النكاح بلفظ صريح، أو كناية مع النية. الزحيلي، وهبة (1985).

والأمر الذي أدى بالتالي إلى أن أغلب التعاريف التي ظهرت للطلاق، وحتى من طرف الباحثين الاجتماعيين، تجمع بين الجانب الاجتماعي والجانب القانوني للطلاق في نفس الوقت في تعريفها له، والتي من بينها مثلا أن" الطلاق هو الفسخ الشرعي للارتباطات الزوجية، وبالتالي الإثبات الاجتماعي لفسخ عقد الزواج (li mon1936. p4) ".

والطلاق في هذا السياق يعرف إجرائيا على أنه:

انفصال قانوني ونهائي بين الزوجين، يصاحبه إدراك الفرد (ذاتيا) لفقدان أدواره الاجتماعية المرتبطة بالزواج (كالزوج/الزوجة، الأب/الأم)، ويؤدي إلى تغيرات في الهوية الاجتماعية (مطلق) وانخفاض في مستوى الدعم الاجتماعي الملموس.

2 - **تفكك الروابط الاجتماعية**

لغة: يشتق مصطلح "تفكك" من الجذر اللغوي "ف ك ك"، ويعني الانفصال أو الانحلال. يقال: "تفككت العرى" أي انحلت الروابط. ابن منظور(2003).

إصطلاحا: هو ضعف أو انهيار شبكة العلاقات التي تربط الأفراد والجماعات داخل المجتمع، نتيجة عجز القيم والمعايير الاجتماعية عن ضبط السلوك وتنظيم التفاعلات، ويظهر هذا التفكك حين تتراجع وظائف الأسرة، أو تنحسر سلطة المؤسسات التربوية والدينية، مما يؤدي إلى شعور الأفراد بالعزلة وفقدان الانتماء (دوركايم، الانتحار،1897).

فالتفكك الاجتماعي ليس مجرد غياب للعلاقات، بل هو فقدان لفاعليتها وضبطها، حيث تصبح الروابط أقل قدرة على تحقيق التضامن، وحماية الأفراد من الاضطراب أو الانحراف.

أما في الشريعة الإسلامية، يعتبر الحفاظ على الروابط الاجتماعية من القيم الأساسية، وقد حث الإسلام على صلة الرحم والتعاون بين أفراد المجتمع، ويعد تفكك الروابط الاجتماعية من الظواهر السلبية التي تؤثر على تماسك المجتمع واستقراره. القضاة، م. (2016).

3 -مفهوم المؤسسات الاجتماعية

المؤسسة الاجتماعية هي نسق من القواعد والقيم والأدوار المنظمة للسلوك الاجتماعي، والتي يلتزم بها الأفراد لتلبية حاجاتهم الأساسية وضمان استمرارية المجتمع، وهي بذلك تمثل الإطار التنظيمي الذي يحدد أنماط التفاعل بين أفراده.

عند إميل دوركهايم: المؤسسة الاجتماعية هي "مجموعة من المعتقدات والتصورات الجماعية التي تفرض نفسها على الأفراد وتمارس عليهم نوعا من الإلزام (إميل دوركايم، تقسيم العمل الاجتماعي، ت. زعيتر 1967)

عند تالكوت بارسونز :هي نظم متكاملة من الأدوار التي تنظم سلوك الأفراد بما يضمن التوازن الاجتماع. (تالكوت بارسونز، النظرية الاجتماعية، ت.زايد 1991).

في الفكر العربي، يرى سيد عثمان (2005) أن المؤسسة الاجتماعية هي بنية تنظيمية متخصصة تتكفل بتلبية حاجات أساسية، كالمؤسسة الأسرية، التعليمية، الدينية، الاقتصادية.

إذن، المؤسسة الاجتماعية ليست مجرد تنظيم رسمي، بل نسق قيمي وقانوني يحافظ على التوازن الاجتماعي ويضبط العلاقات.

ثانيا: الجانب النظري: الأسس النظرية المفسرة للطلاق

1 -المقاربة السوسيولوجية

- **نظرية دوركهايم:(Emile Durkheim)** : يرى دوركهايم أن المجتمع يقوم على روابط تضامن ميكانيكي أو عضوي، وكلما ضعفت هذه الروابط زادت احتمالية تفكك الأسرة. فالطلاق يعكس حالة من ضعف الضبط الاجتماعي وانهيار القيم المشتركة داخل المجتمع.(Durkheim, 1897)
- **نظرية الضبط الاجتماعي:(Social Control Theory – Hirschi)** : تذهب هذه النظرية إلى أن ضعف الروابط الاجتماعية (التعلق، الالتزام، المشاركة، الإيمان) يؤدي إلى ضعف قدرة الأفراد على الالتزام بالعلاقات الزوجية، مما يرفع احتمالية الطلاق.(Hirschi, 1969)

2 -المقاربة النفسية

- **الاضطرابات النفسية والشخصية** :الصراعات الزوجية قد تعود إلى اضطرابات مثل القلق، الاكتئاب، أو اضطرابات الشخصية، ما يجعل العلاقة أكثر هشاشة.(Beck, 2011)
- **التوافق الزواجي:(Marital Adjustment)** : يشير إلى قدرة الزوجين على التكيف مع الضغوط، التواصل الفعّال، وإدارة الخلافات. ضعف هذا التوافق يؤدي إلى تعميق الصراع وانتهاء العلاقة بالطلاق (Spanier, 1976).

3 -المقاربة السيكوديناميكية والاجتماعية الثقافية

- **المقاربة السيكوديناميكية:** تنظر إلى الطلاق كنتيجة لصراعات لاواعية داخل شخصية الزوجين، تعود إلى تجارب الطفولة المبكرة وأنماط التعلق غير السوية، مما يجعل العلاقة الزوجية ساحة لإعادة إنتاج تلك الصراعات.(Freud; Bowlby, 1980)
- **المقاربة الاجتماعية الثقافية:** تفسر الطلاق في ضوء التغيرات الاجتماعية والثقافية (تحولات القيم، الفردانية، الإعلام الجديد، تراجع دور الجماعة التقليدية). هذه التحولات تجعل الزواج أقل استقرارا وأكثر عرضة للانفصال.(Giddens, 1992) .

ثالثا: انعكاسات الطلاق على الروابط الأسرية والاجتماعية

أ - الآثار الأسرية

- **تفكك العلاقة الزوجية**

الطلاق يمثل انهيارا للعقد الاجتماعي والعاطفي الذي يربط الزوجين، مما ينعكس في شكل صراعات، قطيعة، وانفصال نفسي يسبق الانفصال القانوني. هذا يؤدي إلى فقدان الاستقرار الأسري، وانهيار شبكة الدعم العاطفي (الخضيري، 2018).

- **تأثير الطلاق على الأبناء (نفسيا وتربويا)**
- معاناة الأطفال من اضطرابات نفسية (قلق، اكتئاب، عدوانية).
- صعوبات في التحصيل الدراسي وضعف التكيف الاجتماعي.
- ارتفاع احتمالية السلوكيات المنحرفة بسبب غياب النموذج الأسري المتكامل.(Amato, 2000)
- **اضطراب وظائف الأسرة (التنشئة والضبط) :** الطلاق يؤدي إلى إضعاف قدرة الأسرة على أداء أدوارها الأساسية في التنشئة الاجتماعية والضبط الأخلاقي والقيمي، ما يترك فراغًا قد تملؤه مؤسسات أخرى أو الجماعات غير الرسمية (جعيجع، 2021).

ب -الآثار الاجتماعية

1. **تراجع التضامن الأسري والجماعي:** الطلاق يضعف من قيم التكافل والدعم المتبادل، ويؤدي إلى اتساع دائرة الفردانية وتراجع الروابط القرابية.(Durkheim, 1893)
2. **هشاشة البنية الاجتماعية والاقتصادية:** الأسر المطلقة تواجه غالبًا صعوبات اقتصادية (انخفاض الدخل، ارتفاع معدلات الفقر خاصة بين النساء والأطفال)، وهو ما يؤثر في تماسك البنية الاجتماعية.(Larbi, 2019)
3. **انتشار مشكلات اجتماعية (الانحراف، الفقر، العزلة):**
   - ❖ كتزايد احتمالية انخراط الأبناء في الانحرافات السلوكية والجنوح.
   - ❖ توسع ظاهرة العزلة الاجتماعية لدى المطلقين.
   - ❖ تزايد الضغط على مؤسسات الرعاية الاجتماعية نتيجة تفاقم الظاهرة.(Boualem, 2020)

رابعا: دور المؤسسات الاجتماعية في التصدي لظاهرة الطلاق

1-الدور الوقائي

أ -دور الأسرة في التربية على المسؤولية الزوجية

الأسرة هي النواة الأولى للضبط الاجتماعي، إذ تُغرس فيها القيم الأسرية ومسؤولية الزواج، ما يحد من النزاعات المستقبلية، التربية المبنية على الحوار والاحترام تساهم في استقرار الزواج (عبد الحميد، 2015).

ب -دور المسجد في الإصلاح والوساطة

يعد المسجد مؤسسة تربوية ودينية مؤثرة، يساهم في نشر الوعي بحقوق وواجبات الزوجين، والقيام بدور الوسيط في حل الخلافات الزوجية قبل الوصول للطلاق (الخضيري، 2018).

ج -دور المدرسة والإعلام في التثقيف الأسري

المدرسة: من خلال التربية الأسرية وإعداد الشباب لتحمل المسؤولية الزوجية.

الإعلام: عبر البرامج التوعوية التي تعالج مشكلات الأسرة وتقدم نماذج ناجحة للحياة الزوجية.(Boualem, 2020) .

2-الدور العلاجي

أ-مكاتب الصلح بالمحاكم ودورها في الوساطة: القانون الجزائري يفرض المرور على مكاتب الصلح قبل تثبيت الطلاق، في محاولة للوساطة وتقريب وجهات النظر، إلا أن فعاليتها تبقى محدودة الأثر بسبب ضعف المتابعة النفسية والاجتماعية (Larbi, 2019).

ب-الجمعيات والمنظمات الأهلية في الدعم النفسي والاجتماعي: الجمعيات تقدم خدمات استماع، إرشاد نفسي، وتوجيه قانوني للمطلقين، إضافة إلى مبادرات الدعم للأطفال المتضررين (جعيجع، 2021).

ج-برامج الدولة للتكفل بالفئات المتضررة (الأطفال والنساء): الدولة عبر وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة تضع برامج لدعم الأرامل والمطلقات، مثل المنح المالية والتكفل بالأطفال، لكنها تحتاج لتفعيل أكبر على أرض الواقع (وزارة التضامن الوطني، 2022).

خامسا: التحديات والرهانات المستقبلية في دور المؤسسات الاجتماعية بالتصدي لظاهرة الطلاق في الجزائر

أ-التحديات

1 -ضعف التنسيق بين المؤسسات: تعاني المؤسسات الاجتماعية (الأسرة، المدرسة، القضاء، الجمعيات) من غياب رؤية مشتركة ومتكاملة لمعالجة قضايا الطلاق، إذ تعمل كل مؤسسة في نطاقها الخاص دون آلية تنسيق فعّالة، مما يؤدي إلى تكرار الجهود وضعف النتائج(بوزيد، عبد القادر، التفكك الأسري في المجتمع الجزائري 2018).

2-نقص الكفاءات المتخصصة والإمكانيات المادية: تفتقر مؤسسات الدعم الاجتماعي إلى أخصائيين نفسيين واجتماعيين مؤهلين للتدخل في الأزمات الزوجية، إضافة إلى ضعف الموارد المالية واللوجستية التي تحد من قدرتها على مواكبة حجم الظاهرة(منصوري، فاطمة، الطلاق وآثاره النفسية والاجتماعية 2020).

3 -تأثير القيم الثقافية والإعلامية الجديدة (الفردانية، العولمة): ساهمت العولمة في انتشار ثقافة الفردانية والاستهلاك، وتراجع القيم التقليدية التي كانت تعزز تماسك الأسرة، إلى جانب تأثير الإعلام في نشر أنماط سلوكية غربية تتعارض أحيانًا مع القيم المحلية(بومعزة رزيقة، العولمة والأسرة الجزائرية 2019).

ب-الرهانات المستقبلية

1 -تعزيز التربية الأسرية ضمن المناهج: يمثل إدماج برامج التربية الزوجية والأسرية في المناهج التعليمية أحد الرهانات المستقبلية للحد من الطلاق، وذلك بتنشئة الأجيال على قيم المسؤولية والتواصل والتوافق (شايب عبد العالي، التربية الأسرية وبناء المجتمع، 2021)

2 -تفعيل الشراكة بين المؤسسات الرسمية والمدنية: إن نجاح أي سياسة اجتماعية يستدعي التعاون بين المحاكم، مراكز الدعم، الجمعيات الأهلية، والمساجد، عبر شبكة تنسيق موحدة تتقاسم الأدوار والموارد. (زواوي، سامية، الحماية الاجتماعية للأسرة في التشريع الجزائري 2022).

3-تطوير التشريعات وآليات الوساطة الأسرية: حيث يبقى تطوير القوانين المنظمة للأسرة وتفعيل مكاتب الوساطة الأسرية على نحو احترافي، من بين أهم الرهانات لتقليل حالات الطلاق وضمان حماية الأطفال والنساء:

أ-الطلاق كأزمة نفسية واجتماعية: تظهر الدراسات أن الطلاق يسبب اضطرابات نفسية متفاوتة مثل الاكتئاب، القلق، وانخفاض تقدير الذات، خاصة عند النساء والأطفال. يعتبر الطلاق نقطة تحول في ديناميكيات العلاقات الاجتماعية للأسرة. (بن عيسى عبد المالك، القانون والأسرة: قراءة في آليات الوساطة الأسرية 2020).

ب-تعقيد تبعات الطلاق وتعدد أبعاده: الطلاق في المجتمعات الإسلامية لا يعد حدثا فرديا فحسب، بل هو لحظة اهتزاز جماعي تتداخل فيها المشاعر والضغوط والأدوار الاجتماعية(Bouzar, 2004) ". فالطلاق في السياق الجزائري لم يعد مجرد انفصال قانوني، بل بات أزمة نفسية اجتماعية واقتصادية، يصعب على الأفراد وحدهم التكفل بها.

ج-تفكك الروابط القرابية والاجتماعية: تفترض نظرية الروابط الاجتماعية (Hirschi, 1969) أن الأفراد المرتبطين بمؤسسات اجتماعية (كالأسرة، المدرسة، الدين) هم أقل عرضة للانحراف، عندما تنهار هذه الروابط بسبب الطلاق، يعاد تشكيل البنية الاجتماعية للفرد بما يعزز احتمالات التهميش أو الاضطراب الاجتماعي.

د-الاستقلال السكني والاقتصادي للزوجين عن الأسرة الممتدة أدى إلى ضعف الروابط القرابية، مما قلل من الدعم الاجتماعي التقليدي الذي كان يعزز من استقرار الأسرة، هذا يضع على المجتمع مسؤولية إيجاد بدائل للدعم الاجتماعي من خلال مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الاجتماعية.

التكامل المؤسساتي كضرورة اجتماعية:

أثبتت التحولات الاجتماعية في المجتمع الجزائري أن الأسرة، خاصة في شكلها النووي الحديث، لم تعد قادرة وحدها على التكيف مع التحديات الناتجة عن الطلاق، من حيث الأعباء النفسية والاجتماعية والاقتصادية. في هذا الإطار، يرى بارسونز (Parsons, 1951) أن تراجع الوظائف التقليدية للأسرة في المجتمعات الصناعية يخلق فراغا وظيفيا لا بد أن تسده مؤسسات الدولة والمجتمع المدني، لضمان تماسك المنظومة الاجتماعية، ويشير هذا المنظور إلى أهمية بناء بنية تحتية مؤسساتية مستدامة تكمل أو تحل محل بعض أدوار الأسرة، خصوصا في دعم المطلقين وحماية الأبناء، ووفقا لهذا النموذج، فإن دعم الأفراد يجب ألا يختزل في الجهد الذاتي أو العائلي، بل يعاد توزيعه ضمن سياسات عمومية تشاركية قائمة على التكامل بين الدولة والمجتمع، وتعيد رسم أدوار الفاعلين في منظومة الحماية والدعم الاجتماعي *(Parsons, T. (1951)*، وبالتالي، فإن المرحلة الحالية في الجزائر تتطلب بناء شراكات تكاملية بين الدولة والأسرة والمجتمع المدني، لضمان حماية الأفراد وتماسك البنية الاجتماعية.*(Parsons, T. (1951)* .

التحول نحو التكفل المجتمعي والمؤسسي:

التحولات الاجتماعية في الجزائر أدت إلى تغيرات جوهرية في طبيعة الأسرة وأدوار أعضائها، مما زاد من تفكك الروابط الزوجية وجعل مسؤولية الحفاظ على هذه الروابط مسؤولية مجتمعية وليست فردية فقط، المجتمع يتحمل مسؤولية تعزيز القيم الاجتماعية، توفير الدعم النفسي والاجتماعي، تعزيز الحوار، ومواجهة تحديات التكنولوجيا الحديثة للحفاظ على استقرار الأسرة والمجتمع ككل.

بهذا، يصبح الطلاق وتفكك الروابط الزوجية ظاهرة ليست مجرد مشكلات فردية، بل انعكاس لتحولات اجتماعية أعمق تتطلب تضافر جهود الأسرة والمجتمع والمؤسسات المختلفة للحفاظ على النسيج الاجتماعي.

- انتقال المسؤولية من الفرد إلى المجتمع:

أبرزت الدراسات الميدانية الدور المتنامي للجمعيات، مراكز الإرشاد، والدعم النفسي كمكونات جديدة في منظومة التكفل الاجتماعي بعد الطلاق، ففي السياقات التقليدية، كانت الأسرة الممتدة تتحمل مسؤولية العناية بالمطلقين وأبنائهم، خاصة في المجتمعات الجزائرية ذات الطابع العائلي القوي ، أما الآن، ومع التغيرات الاقتصادية، بدأ هذا الدور ينتقل تدريجيا إلى مؤسسات الدولة والمجتمع المدني مثل مراكز الإرشاد، الجمعيات، ودور الإيواء، وقد أثبتت الوقائع الميدانية أن الأسرة لم تعد قادرة وحدها على التكفل بمطلقيها وأطفالهم، ما استوجب تدخل مؤسسات الدولة والجمعيات لسد الفجوة. (رشيد.2022).

البعد المؤسسي والجمعوي والدور الاجتماعي في المنظور الإسلامي:

تشير الفلسفة الاجتماعية الإسلامية إلى أن تنظيم العلاقات الأسرية، بما في ذلك الطلاق، لا يفهم فقط كإجراء فردي، بل كفعل اجتماعي له تبعات مؤسساتية، فالإسلام ينظر إلى الأسرة كـ "نواة الأمة"، ويمنح المجتمع بأسره دورا رقابيا وتدخليا متدرجا عند تفكك هذه النواة، كما يتضح في قوله تعالى:﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا﴾]النساء: 35.[

هذه الآية ترسم بوضوح البعد الجمعي في إدارة الخلافات الزوجية، حيث يتدخل الوسطاء كأداة مؤسسية أهلية. وقد أكد الإمام الشاطبي (الاعتصام، ج2) أن "صلاح الأسرة فرع عن صلاح الأمة، وأن الأمر بالمعروف لا ينفصل عن مؤسسات المجتمع"، مما يدل على التكامل بين الفرد والمجتمع والدولة في حفظ البناء الأسري.

ومع تطور المجتمعات الإسلامية، لم يعد يكفي الاعتماد على الإطار الوعظي فقط، بل أضحى من الضروري تفعيل المؤسسات الإسلامية الحديثة – مثل مراكز الإرشاد الأسري ذات المرجعية الشرعية، وجمعيات الوساطة الاجتماعية المؤسسة على فقه المآلات – لتكفل بالجانب العملي من الإصلاح قبل الطلاق وبعده. وقد أكد Bouzar (2004)أن غياب هذه الآلية الوسطية تسبب في فراغ، ملأته الدولة والهيئات المدنية بإجراءات قانونية غالبا ما تفتقر إلى البعد القيمي الداعم.

"L'absence d'une approche religieuse institutionnalisée dans la gestion du divorce a conduit à sa judiciarisation exclusive. (Bouzar, 2004, p. 112)"

إن التفعيل المؤسسي لمقاصد الإسلام في التكافل الأسري والاجتماعي يُعد ضرورة في الجزائر المعاصرة، عبر شراكة متكاملة بين الدولة، والجمعيات، والمؤسسات الدينية، بما يُعيد للدين دوره كضامن معنوي، وللمجتمع دوره كفاعل عملي في الحد من تفكك الروابط الأسرية بعد الطلاق.

- نماذج الدعم الاجتماعي:

وفقًا لنظرية الدعم الاجتماعي(House, 1981) ، فإن التكفل النفسي والاجتماعي بعد الطلاق يكون أكثر نجاعة إذا ما توفر دعم متعدد المستويات:

دعم رسمي: تقدم الدولة متمثلة في وزارة التضامن مراكز استماع ومساعدات مادية.

دعم مدني: تتدخل الجمعيات المحلية لتوفير الاستشارات والوساطة.

دعم غير رسمي: الأسرة والأصدقاء يبقون عنصرًا فاعلًا ولكن غير كافٍ في كثير من الحالات.

ثالثا: الجانب التطبيقي:

حدود البحث المجال الجغرافي:

ولايات جزائرية مختلفة (الطارف، عنابة، سكيكدة، باتنة).

المجال الزمني: من 2025/09/11 إلى 2025/09/17.

المجال الموضوعي: دور المؤسسات الاجتماعية في الحد من ظاهرة الطلاق والتفكك الاجتماعي.

منهجية البحث:

نوع الدراسة دراسة ميدانية وصفية وتحليلية تهدف إلى فهم أدوار المؤسسات الاجتماعية في الحد من ظاهرة الطلاق والتفكك الأسري من منظور اجتماعي ونفسي.

- مجتمع البحث يتكون من:

مطلقين ومطلقات من ولايات مختلفة (عنابة، الطارف، سكيكدة، باتنة).

موظفي مراكز الدعم الاجتماعي (حكومية ومدنية).

خبراء وأخصائيين في علم النفس الاجتماعي.

- **عينة البحث**: تم اختيار عينة قصدية تتكون من:

جدول يوضح التمثيل الكمي والنسبي لعينة البحث (ن=45).

المفحوصين / الفئات	عدد الأفراد	النسبة المئوية (%)
مطلقون / مطلقات	30	66.7%
موظفين في مؤسسات الدعم.	10	22.2%
خبراء مختصين.	05	11.1%
المجموع	45	100%

- أدوات جمع البيانات:

استبيان مقنن لقياس إدراك المطلقين للدعم المتوفر.

مقابلات شبه موجهة مع مسؤولي الجمعيات.

ملاحظات ميدانية حول طبيعة الخدمات.

- طريقة التحليل تحليل وصفي باستخدام برامج إحصائية.(SPSS)

تحليل كيفي لمضامين المقابلات وفق منهج التحليل الموضوعي.

عرض النتائج وتحليلها:

المتغيران المقارنان	معامل الإرتباط (r)	الدلالة الإحصائية (Sig)	طبيعة العلاقة
تراجع الدعم الأسري × الاعتماد على مؤسسات الدولة	+0.61	0.000	طردية قوية دالة
تراجع الروابط العائلية × الاستفادة من خدمات الجمعيات	+0.48	0.002	طردية متوسطة دالة
انتظام تدخل المؤسسات × ضعف ثقة الأفراد في روابط القرابة	+0.53	0.001	طردية قوية دالة

النتائج الإحصائية من الاستبيانات 78 % من المطلقين أقروا بعدم تلقي دعم كاف من الأسرة بعد الطلاق.

65 % أشاروا إلى أن الدولة هي المصدر الأكثر فاعلية في تقديم الدعم الاقتصادي والاجتماعي.

47% ذكروا أنهم استفادوا من خدمات الجمعيات مثل الدعم المعاشي والمساعدات المتاحة.

نتائج المقابلات مع مؤسسات المجتمع:

ممثلو الجمعيات أكدوا نقص التمويل وعدم كفاية الكوادر المدربة.

مسؤولو مراكز الدعم الحكومي اشتكوا من نقص التنسيق مع الجهات القضائية والتعليمية.

وجود وعي متزايد بأهمية التدخل المبكر في حالات الطلاق، لكن دون سياسات إلزامية.

- تحليل مضمون المقابلات:

تم رصد 3 محاور أساسية:

أزمة الوساطة الأسرية: غياب تدخل جاد قبل حدوث الطلاق.

نقص السياسات الاجتماعية المتكاملة: البرامج الموجهة للمطلقين غير مترابطة.

إرهاق الجمعيات المحلية: ضغط القضايا يفوق طاقتها التشغيلية.

نتائج البحث وفق الفرضية الأولى:

1/ يؤدي الطلاق إلى تفكك الروابط الأسرية ويضعف التماسك الاجتماعي في المجتمع الجزائري.

- ✓ أظهرت نتائج البحث أن الطلاق يمثل عاملا رئيسيا في تفكك الروابط الأسرية، حيث تتأثر البنية الداخلية للأسرة من خلال تراجع التواصل بين أفرادها وضعف شبكات الدعم العاطفي والاجتماعي.
- ✓ تبيّن أن الطلاق ينعكس سلبيا على الأطفال بالدرجة الأولى، من خلال مشكلات نفسية وتربوية تزيد من احتمالية الانحراف أو الفشل الدراسي.
- ✓ أكدت المعطيات أن المجتمع الجزائري يشهد أثرا واضحا للطلاق على مستوى التماسك الاجتماعي، حيث يضعف التضامن الأسري وتتراجع القيم التقليدية الداعمة للاستقرار العائلي.

نتائج البحث وفق الفرضية الثانية:

2/ تسهم المؤسسات الاجتماعية بدور وقائي وعلاجي عبر التوعية، الوساطة، والدعم النفسي والاجتماعي للحد من الطلاق.

- ✓ أظهرت النتائج أن المؤسسات الاجتماعية تؤدي دورا إيجابيا في الحد من ظاهرة الطلاق، من خلال برامج التوعية الأسرية، حملات التثقيف، وأنشطة المصالحة والوساطة.
- ✓ لعبت الجمعيات الخيرية ومراكز الدعم الاجتماعي دورا وقائيا في نشر ثقافة الحوار الأسري وتحمل المسؤولية الزوجية.
- ✓ أكدت المقابلات أن الدعم النفسي والاجتماعي المقدم من بعض المؤسسات (مثل مراكز الاستشارات الأسرية وخلايا الإصغاء) ساهم في تجنيب العديد من الأسر خيار الانفصال.
- ✓ مع ذلك، تظل مساهمة هذه المؤسسات متباينة من حيث الفعالية، تبعًا لمستوى التنظيم والتخصص في كل ولاية.

نتائج البحث وفق الفرضية **الثالثة**:

3 / تحد غياب التنسيق وضعف الإمكانيات من فعالية المؤسسات الاجتماعية في التصدي لظاهرة الطلاق.

- ✓ أظهرت نتائج الدراسة أن ضعف التنسيق بين الهيئات المختلفة (القضاء، الشؤون الدينية، مراكز الدعم الاجتماعي، الجمعيات) يمثل أحد أهم العوائق أمام فعالية التدخل المؤسسي.
- ✓ بيّنت النتائج أن نقص الكفاءات المتخصصة في مجال الوساطة الأسرية والإرشاد النفسي، إلى جانب محدودية الإمكانيات المادية واللوجستية، يقلل من قدرة هذه المؤسسات على الاستجابة الفعالة لحالات الطلاق.
- ✓ تبيّن أن غياب استراتيجية وطنية موحّدة لمعالجة الظاهرة يجعل الجهود مشتتة، ما يقلل من جدواها في الحد من تفاقم معدلات الطلاق.

الخلاصة العامة للنتائج:

- ✓ يؤكد البحث أن الطلاق في المجتمع الجزائري ليس مسألة شخصية فحسب، بل هو ظاهرة اجتماعية تؤثر في التماسك الأسري والبنية الاجتماعية ككل.
- ✓ تلعب المؤسسات الاجتماعية دورا مهما في التخفيف من الظاهرة عبر التوعية والوساطة والدعم النفسي، لكنها تواجه عراقيل تنظيمية وبنيوية تحد من فعاليتها.
- ✓ تستوجب مواجهة الظاهرة **تنسيقا أكبر بين مختلف المؤسسات**، وتوفير موارد بشرية ومادية متخصصة، إلى جانب إدماج التربية الأسرية في البرامج التربوية والاجتماعية.

الخاتمة:

من خلال تحليل الظاهرة وتفسيرها في ضوء المعطيات الميدانية والنظرية، تبين أن الطلاق في المجتمع الجزائري ليس مجرد حدث فردي عابر، بل هو عملية اجتماعية معقدة تمس الأسرة والمجتمع على حد سواء. فالطلاق يضعف الروابط الأسرية ويؤثر على التماسك الاجتماعي، خاصة مع ما يخلفه من آثار سلبية على الأطفال وبنية المجتمع القيمي.

وفي المقابل، برزت المؤسسات الاجتماعية كفاعل أساسي في التصدي لهذه الظاهرة، سواء عبر دورها الوقائي في التوعية والإرشاد، أو عبر تدخلاتها العلاجية من خلال الوساطة والدعم النفسي والاجتماعي. غير أن ضعف التنسيق بين هذه المؤسسات، إلى جانب محدودية الإمكانيات البشرية والمادية، قلل من فعالية تدخلاتها وجعلها متباينة بين ولاية وأخرى.

وبناءً على الفرضيات التي اختبرتها الدراسة، يمكن القول إن مواجهة الطلاق تتطلب رؤية شمولية تقوم على تكامل الجهود بين الدولة، المجتمع المدني، والمؤسسات الدينية والتربوية، بما يعزز استقرار الأسرة ويحافظ على التماسك الاجتماعي.

التوصيات:

بناء على نتائج الدراسة وتحليل السياق الاجتماعي الجزائري، تقترح هذه الورقة التوصيات الآتية:

❖ **على مستوى الوقاية الأسرية:**

- ✓ إدماج التربية الأسرية في المناهج التعليمية لتعزيز ثقافة المسؤولية الزوجية.
- ✓ تنظيم حملات إعلامية ودينية توعوية بخطورة الطلاق على الفرد والمجتمع.
- ✓ تشجيع دور الأسرة الممتدة (الأجداد والأقارب) في احتواء الخلافات الأسرية ودعم الأبناء.

❖ **على مستوى تدخلات المؤسسات الاجتماعية:**

- ✓ تدعيم مراكز الدعم والاستشارات الأسرية بموارد بشرية متخصصة في علم النفس والوساطة الأسرية.
- ✓ توسيع نطاق خدمات الوساطة والدعم النفسي لتشمل المناطق الريفية والنائية.
- ✓ تطوير برامج مشتركة بين الجمعيات والمراكز الاجتماعية والمساجد لتقديم الدعم الشامل للأسر.

❖ **على مستوى السياسات والتنسيق المؤسسي:**

- ✓ وضع استراتيجية وطنية موحدة للتصدي لظاهرة الطلاق، تجمع بين مختلف القطاعات (القضاء، الشؤون الاجتماعية، التربية، الشؤون الدينية).
- ✓ تخصيص ميزانية كافية لتجهيز المراكز المختصة وتكوين الكفاءات.
- ✓ إنشاء آلية تنسيق فعالة بين المؤسسات المعنية لمتابعة الحالات بشكل متكامل.
- ✓ إشراك الجامعات ومراكز البحث في تقييم الظاهرة واقتراح الحلول العلمية والتطبيقية.

قائمة المراجع والمصادر:

- القرآن الكريم.

- ابن منظور، 2003 .(لسان العرب (ج 10، ص 88). دار صادر.

- وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة 2022 .التقرير السنوي حول الأسرة الجزائرية .الجزائر.

- غيث، ع) .1995 .(المشكلات الاجتماعية السلوك الانحرافي .دار المعرفة الجامعية.

القضاة، م 2016.التفكك الأسري وأثره على الفرد والمجتمع .مركز الوسطيةhttps://www.wasatyea.net/ar/content ./ بتاريخ 2025/05/29

5 – سيد أحمد عثمان، المسئولية الاجتماعية " دراسة نفسية – اجتماعية، دار الأنجلو مصرية، 1973، مصر.

6 -سناء الخولي (1979) ، الزواج والعلاقات الأسرية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ص258

7 -مسعودة كسال،(2021) ، الآثار المترتبة عن الطلاق في المجتمعات وفي المجتمع الجزائري مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد13 /4 2021-432، الجزائر :جامعة قاصدي مرباح ورقلة،) ص.ص421 .

8 -أحمد عادل سركيس، الزواج وتطور المجتمع، القاهرة دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ص13 .

9-إحسان محمد الحسن(1981) ، العائلة والقرابة والزواج، دراسة تحليلية في تغيير نظم العائلة والقرابة والزواج في المجتمع العربي، بيروت، دار الطليعة، ط1 .

10 -إميل دوركهايم، تقسيم العمل الاجتماعي، ترجمة عادل زعيتر، دار النهضة العربية، القاهرة، 1967، ص 56.

11 -تالكوت بارسونز، النظرية الاجتماعية، ترجمة أحمد زايد، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1991، ص 112.

12 -سيد عثمان، علم الاجتماع العام، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 74.

13 -الخضيري، سامية 2018 .الطلاق وأثره على البناء الأسري .دار الهدى، الجزائر.

14-جعيجع، فاطمة 2021، التفكك الأسري في المجتمع الجزائري: مقاربة سوسيولوجية .المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية.

15 -عبد الحميد، عبد القادر) 2015 .(مبادئ علم الاجتماع الأسري .دار الفجر، القاهرة.

16 -بوزيد، عبد القادر2018، التفكك الأسري في المجتمع الجزائري: مقاربة سوسيولوجية، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر 2.

17 -شايب، عبد العالي2021، التربية الأسرية وبناء المجتمع، دار المعرفة، الجزائر.

18 -زواوي، سامية 2022، الحماية الاجتماعية للأسرة في التشريع الجزائري، مجلة البحوث القانونية، جامعة قسنطينة.

19 -بن عيسى، عبد المالك 2020، القانون والأسرة: قراءة في آليات الوساطة الأسرية، دار الخلدونية، الجزائر.

20 -منصوري، فاطمة 2020 الطلاق وآثاره النفسية والاجتماعية، دار هومة، الجزائر.

21-بومعزة، رزيقة 2019، العولمة والأسرة الجزائرية: دراسة في التحولات القيمية، مجلة الفكر الاجتماعي، جامعة باتنة.

22- American Psychological Association. (n.d.). Divorce. In APA Dictionary of Psychology. Retrieved from https://dictionary.apa.org/divorce

23 - Growiec, K. (2023). Social Network Dynamics in the Context of Age: An Empirical Investigation. *Social Indicators Research*, 170, 675–711. https://doi.org/10.1007/s11205-023-03210-w
24 - American Psychological Association. (n.d.). Social responsibility. In *APA Dictionary of Psychology*. Retrieved from https://dictionary.apa.org/social-responsibility.
25 - LI (MON)(1936(, Le divorce en France, thèse de Doctorat, Paris, Domat – Monchistion, p24
Tamarsit, F. (2022). *Forms of functional integration...*
26 - Bouzar, D. (2004). *L'Islam des banlieues..*
27 - Al-Suwaidi, M. (1990). *An Introduction to the Study of Algerian Society*
28 - Parsons, T. (1951). *The Social System. . Free Pres.*
29 - Amato, P. R. (2000). *The Consequences of Divorce for Adults and Children*. Journal of Marriage and Family.
30 - Durkheim, E. (1893). *The Division of Labor in Society*. Free Press.
31 - Larbi, M. (2019). *The Role of Social Institutions in Addressing Divorce in Algeria*. Revue Algérienne de Sociologie.
32 - Boualem, A. (2020). *Divorce and Family Disintegration in Algerian Society*. Journal of North African Studies.